

انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة " اليورو "

على الاقتصاد الجزائري

د. مداني بن بلغيث . جامعة ورقلة

أ. عبد الوهاب دادن . جامعة ورقلة

تمهيد:

شكل ميلاد " اليورو – EURO " منعطفا مهم في التاريخ الأوروبي بعد الحرب، وأعتبر بالنسبة للكثير من الأوروبيين على أنه الحلقة المهمة التي وثقت مسار التكامل بينهم. وأصبح بالتالي حقيقة نقدية واقعة لها انعكاساتها على الأوروبيين بصفة خاصة وعلى الاقتصاد العالمي بصفة عامة، نظرا للمكانة الاقتصادية التي تتمتع بها أوروبا وطبيعة الارتباطات الاقتصادية القائمة بينها وبين باقي دول العالم، خاصة تلك الدول التي ترتبط اقتصادها بالاقتصاد الأوروبي.

تمثل المنطقة الأوروبية [40 - 50] % من التجارة الإجمالية للبضائع مع إفريقيا، حققت النسبة الأعلى في هذا المجال مع دول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر التي تربطها علاقات اقتصادية وثيقة مع دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة اعتبارات تاريخية ؛ ثقافية ؛ سياسية وجيوستراتيجية يمكن ترجمتها في الواقع من خلال حجم المعاملات التجارية والمالية، وحجم المديونية الخارجية، واتفاقات الشراكة الأورومتوسطية. وعليه نحاول من خلال هذه الورقة البحثية التساؤل عن طبيعة الآثار المرتقبة للعملة الأوروبية الموحدة " اليورو " وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري ومحاولة الوقوف على التأثيرات والمزايا التي يمكن أن تظهر نتيجة ميلاد العملة الأوروبية الموحدة " اليورو – EURO ". لذا سنقوم بمعالجة هذا الموضوع من خلال قسمين اثنين :

القسم الأول : نحاول من خلاله التطرق إلى أسس الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، ثم نتناول السياق التاريخي الذي تمخض عنه ميلاد العملة الأوروبية الموحدة " اليورو – EURO " ؛

القسم الثاني : نتناول من خلاله موضوع التعاون والشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مركزين على الارتباطات الاقتصادية، ثم نتعرض لآثار العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد الجزائري.

القسم الأول : الأساس التاريخي للوحدة النقدية الأوروبية:

يمثل النظام النقدي الأوروبي أحد الجوانب الأساسية للنظام النقدي الدولي، الذي شهد حدثا مميزا بتاريخ الفاتح يناير من سنة 1999 نتيجة لميلاد الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي (UEM) الذي تمخض عنه منطقة نقدية (Zone monétaire) تضم من بين خمس عشرة دولة تشكل الاتحاد الأوروبي، أحد عشر دولة قامت بتثبيت أسعار الصرف المتبادل فيما بينها. تعود فكرة الوحدة النقدية الأوروبية إلى الفترة بعد الحرب العالمية الثانية منذ الخمسينات، نتيجة لعدة محاولات متعاقبة، نحاول من خلال هذا القسم التعرض لها بالتعرض لسياق مسار الوحدة الأوروبية الذي تمخض عنه ميلاد العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وأعطى وزن عالمي جديد للمنطقة النقدية اليورو. لقد تمثلت الخطوات الأولى للوحدة الاقتصادية الأوروبية في قيام ثلاثة اتفاقات، هي¹ :

-**اتفاقية باريس للفحم والصلب** : تعتبر هذه الاتفاقية اللبنة الأساسية لقيام السوق الأوروبية المشتركة، تم توقيعها بتاريخ 18/4/1958 بباريس، تحت شعار تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير انتقال الفحم الحجري والحديد والصلب وإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الست الموقعة على الاتفاق (فرنسا و ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ وهولندا).

-**اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية** : كان للنجاح الذي حققته اتفاقية باريس الأثر الإيجابي للدفع بمسيرة الاتحاد الأوروبي نحو الأحسن، ما أدى بالأوروبيين لتوقيع اتفاقية جديدة بتاريخ 25/3/1957 بمدينة روما الإيطالية، دخلت حيز التنفيذ في بداية 1958. نصت هذه الاتفاقية أساسا على إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، بهدف إنشاء سوق أوروبية مشتركة، من العمل على ضمان التقارب التدريجي للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء والعمل على تسهيل حركة تنقل السلع والخدمات وإلغاء كل الحواجز والقيود عبر الحدود.

-**اتفاقية بروكسل للتوحيد** : توقيع اتفاقية بروكسل للتوحيد بتاريخ 4/4/1986 ، وكانت تهدف إلى تحقيق المزيد من الإنجازات الأوروبية، حيث أنه تم في عام 1986 التوقيع على الملف الأوروبي الموحد في لوكسمبورغ ولاهاي، الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 1/7/1987، ما أدى إلى إعطاء صلاحيات أكبر للمجموعة الأوروبية، وإلى تقوية الترابط بينها، فضلا عن إقامة سوق أوروبية داخلية نهائية 1992.

¹ - حنيش الحاج 2000-2001 (ص 38) بتصرف.

- **اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية** : جاءت هذه الاتفاقية للحد من كل الصعوبات التي واجهت مسيرة تحقيق الحلم الأوروبي، تم توقيع هذه الاتفاقية كمؤتمر قمة بتاريخ فيفري 1992 بالمدينة الهولندية ماستريخت، وذلك لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما والإعلان عن تأسيس الاتحاد الأوروبي، بهدف إرساء الاتحاد الاقتصادي والنقدي (UEM) الذي يسمح بتداول عملة واحدة مسيرة من قبل بنك مركزي أوروبي، من خلال ثلاثة مراحل :

- **المرحلة الأولى 90- 93** : يتم العمل فيها على تحرير عملية تنقل رؤوس الأموال داخل المجموعة، إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية، كما تهدف إلى اتخاذ إجراءات لمنع تمويل عجز الموازنات الحكومية عن طريق البنوك المركزية؛

-**المرحلة الثانية 94-98** : يتم في هذه المرحلة الانتقالية، اتخاذ الإجراءات التنظيمية والقانونية استعدادا لاعتماد العملة الموحدة كعملة وحيدة ورسمية للدول الأوروبية المعنية ؛

-**المرحلة الثالثة** : تنطلق هذه المرحلة مباشرة حين اعتماد العملة الموحدة "اليورو" ابتداء من سنة 1999، حيث سيتم تداول العملات الأوروبية حتى بداية عام 2002 ، حيث ستختفي العملات الأوروبية نهائيا ليبقى اليورو هو العملة الوحيدة المتداولة.

معايير التقارب والانضمام إلى الوحدة النقدية :

اشترطت اتفاقية ماستريخت مجموعة من المعايير التي يقع على الدول الأعضاء استيفاءها، وهي :

- **معدل التضخم** : ألا يزيد عن 1.5% ؛

- **استقرار سعر الصرف** : من خلال العمل على مراقبة الهوامش الطبيعية للتذبذب وبالتالي العمل على التحكم في آلية ضبط سعر الصرف لسنتين على الأقل، دون تخفيض قيمة العملة مقابل عملة أي دولة أخرى ؛

- **استقرار أسعار الفائدة** : من خلال وضع قيود على أسعار الفائدة الطويلة الأمد، بحيث لا تختلف بأكثر من 2% لأسعار الفائدة للدول الأعضاء الثلاث الأقل أداء ؛

- **عجز الموازنة** : أن لا يزيد تمويل العجز عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي ؛

- **معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي** : نصت الاتفاقية على ألا يتجاوز هذا المعدل نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

-**الوحدة النقدية وميلاد اليورو** : يعتبر اليورو إنجازا تاريخيا بما تشكله أوروبا من ثقل اقتصادي ومالي عالمي يتيح للعملة الجديدة إمكانية النجاح والقوة ، حيث يمثل الاتحاد الأوروبي قاعدة لـ 300 مليون مستهلك وما يقارب 20% من الناتج المحلي العالمي و 18% من التجارة العالمية، وذلك ما يعني أن تأثير اليورو سينعكس على جميع الاقتصاديات العالمية، وسيكون هذا التأثير قويا وهاما على الدول التي تربطها علاقات تجارية ومالية مع الاتحاد



الأوروبي بم في ذلك الجزائر. لقد شكلت منطقة اليورو تقلا اقتصادي وسياسيا كبيرا على الصعيد العالمي، وأصبح لليورو باعتباره عملة احتياطي قوة اقتصادية معادلة للدولار الأمريكي، مما جعل منه عملة مهمة، نظرا لكونها مستقرة إلى حد ما، ما جعل منه وسيلة لتسوية المعاملات الدولية، مما سيقبل من الاعتماد على الدولار. لقد أعتبر تاريخ الفاتح من جانفي 2002 بداية تداول العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، بحيث تقوم في هذه المرحلة كل الحكومات والمؤسسات بدفع أجور العمال، تحديد أسعار السلع وتسديد الضرائب باليورو، حيث أنه يستخدم كوحدة للحساب يتم بها تقييم ميزانيات الاتحاد الأوروبي، مثل ميزانية البنك الأوروبي للاستثمار BEI وميزانية المفوضية الأوروبية، كما تستخدم كوحدة لتسوية المدفوعات وتنفيذ التحويلات والشيكات .

القسم الثاني : العملة الأوروبية الموحدة " اليورو " وأثارها على الاقتصاد الجزائري

يرتبط الاقتصاد الجزائري بعلاقات قوية مع الاتحاد الأوروبي بحكم عمق وتداخل العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجانبين، ويعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري والاقتصادي الأول للجزائر وبالنظر لما يتميز به الاقتصاد الجزائري من تبعية اقتصادية لدول منطقة اليورو من عدة جوانب أهمها حجم المبادلات التجارية، التعاملات المالية وحجم المديونية الخارجية. لذلك كان لميلاد العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" انعكاسات وأثار عميقة على الاقتصاد الجزائري، على عدة مستويات. نذكر منها سعر الصرف، تدفق رؤوس الأموال، الالتزامات المالية الخارجية، وكذلك سوق المنتجات والعلاقات الاقتصادية.

الجدول رقم (1) – أهم الشركاء التجاريين للجزائر لسنة 2004

	France	Italie	Allemagne	USA	Chine	Espagne	Pays-Bas	Zone EURO
Part dans les exportations algériennes	11,40%	16,70%	0,89%	23,15%	0%	11,25%	7,44%	40.24%
Part dans les importations algériennes	22,67%	8,53%	6,90%	6,16%	5,02%	4,85%	0%	42.95%

المصدر : البعثة الاقتصادية بالسفارة الفرنسية بالجزائر – جانفي 2005

1 – بالنسبة للمعاملات المالية : تكتسي التعاملات المالية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي صبغة خاصة في إطار اتفاقيات التعاون والشراكة، حيث سطر الاتحاد الأوروبي برنامجا للمساعدة المالية لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتبرت حيوية لضمان مستقبل واعد في إطار هذه الشراكة، ويعد برنامج MEDA من أهم برامج المساعدة المالية في إطار برامج الشراكة الأوروبية المتوسطية، الذي يهدف إلى ترشيد استغلال المساعدات المالية الموجهة أساسا لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME، والخصوصة.

تشكل منطقة اليورو تقلا اقتصاديا وسياسيا كبيرا في المسرح العالمي، والأرقام تؤيد ذلك، وقوة الاقتصاد الأوربي تضاهي القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك تعد منطقة اليورو من اكبر الشركاء التجاريين في العالم، وبسبب الحجم الكبير لمنطقة اليورو، سيصبح هذا الأخير من أهم العملات، ونظرا لكونه عملة مستقرة، فإنه يكتسي أيضا أهمية كبيرة كعملة احتياطي. وباعتبار اليورو عملة لتسوية التعاملات الدولية، فإنه مطلوب من المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية إعداد نفسها لإنجاز الصفقات والعمليات المالية والمصرفية بالعملة الأوربية الموحدة "اليورو". وهذا ما سيكون له آثار على كل من الاحتياطات النقدية، تدفق رؤوس الأموال وأسعار الصرف.

إن اختفاء العملات الأوربية وظهور العملة الموحدة "اليورو" سوف يكون له انعكاسات إيجابية على احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي، إذ أن سعي البنك المركزي الأوربي إلى جعل اليورو عملة منافسة للدولار الأمريكي، سيدد من المنافع التي تعود على الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الدولة التي تقوم بإصدار عملة الاحتياطي، كما أن رغبة بعض البنوك المركزية الآسيوية في تحويل جزء من احتياطاتها إلى اليورو سيكون دافعا في سرعة تحول العملة الموحدة إلى ثاني عملة احتياطي في العالم.

بالنظر لمستقبل العلاقات في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية وإنشاء منطقة تبادل مطلع سنة 2010، فإن حجم التعاملات الجزائرية الأوربية سيرتفع، وبالتالي تصبح إمكانية احتلال اليورو لحصه مهمة من الاحتياطات الجزائرية من النقد الأجنبي. وعليه فإن تنويع الاحتياطي الجزائري، مع اتجاه اليورو نحو الاستقرار، سيقفل من مخاطر الصرف الناجمة عن تقلب أسعار الصرف.

نتيجة للاستقرار الذي يتميز به اليورو، ونتيجة لاعتباره عملة الشريك التجاري الأول للجزائر، فإن ذلك من شأنه أن يتيح عدة خيارات للسلطة النقدية في الجزائر في حساب سعر الصرف، إذ أنه من الممكن التقليل من آثار التقلبات في سعر صرف الدولار من خلال ربط الدينار بسلة عملات مع اتجاه تفضيلي لليورو، بهدف إعطاء استقرار أكبر للدينار الجزائري، والأخذ بعين الاعتبار حصه الاتحاد الأوربي في التجارة الخارجية للجزائر.

2 – بالنسبة للتجارة الخارجية : تعد الدول الأوربية المشكلة لمنطقة اليورو المتعامل الرئيسي للجزائر، حيث أن 60% من واردات الجزائر مصدرها دول الاتحاد الأوربي، في حين تمثل صادرات الجزائر للاتحاد الأوربي

حوالي 64 % من إجمالي صادراتها خلال السنوات 1999، 2000 و 2001. وبرغم الجهود المبذولة في إطار تنويع الصادرات الجزائرية والحد من الواردات، إلا أن السلع المصدرة إلى دول الاتحاد الأوروبي تغلب عليها المحروقات (بتروول وغاز طبيعي)، وتعتبر الصادرات النفطية أهم السلع المصدرة بالنسبة للجزائر، لذلك فإن الميزان التجاري الجزائري يتبع في الغالب حركة أسعار البترول. ولقد ارتفعت نسبة المبادلات سنة 2000 لتصل إلى 57.97 % من مجمل الواردات الجزائرية مقابل 62.72 % من الصادرات، ولوحظت زيادة بقيمة 255 مليون دولار على الواردات وزيادة بـ 4.3 مليار دولار على الصادرات. يعتبر الاتحاد الأوروبي الممون الرئيسي فيما يخص تجارة المواد الغذائية للسوق الجزائرية التي تحتل المرتبة العاشرة في استيراد المواد الاستهلاكية، وتحتل المرتبة الأولى في استيراد القمح الصلب في العالم، حيث تمثل تجارة القمح الصلب 90% من صادرات دول الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر.

تمثل المحروقات أعلى نسبة في الصادرات الجزائرية وهي مقيمة بالدولار الأمريكي، واستنادا للتقديرات التي نشرها صندوق النقد الدولي، فإن اليورو سوف يلعب دورا محفزا على النمو في منطقة اليورو، إذ سيؤدي إلى نمو الإنتاج بـ 03 % من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالوقت الحالي، على المدى المتوسط، وهو ما يعني زيادة المنتجات والسلع الجزائرية نحو دول منطقة اليورو. كما أن توحيد السياسة النقدية لدول منطقة اليورو يعتبر عاملا رئيسيا في تساوي مستويات الأسعار في تلك الدول. لذلك، فإنه في حالة زيادة المنافسة في منطقة اليورو، فإن بعض المؤسسات الإنتاجية لن تستفيد من تقلبات معدل الصرف، أين تكون السلعة الجزائرية ذات سعر تنافسي في السوق الأوروبية، وهو ما سيرفع من الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي.

كما أن التأثير المحتمل للعملة الأوروبية الموحدة اليورو على الواردات الجزائرية يختلف عن تأثيرها على الصادرات، الأخيرة مقيمة في معظمها بالدولار الأمريكي. ونظرا لتزايد اهتمام الدول الأوروبية بالسوق الجزائرية في السنوات الأخيرة، من خلال السعي لإقامة علاقات شراكة مع الجزائر والتطلع إلى إقامة المنطقة الحرة جنوب المتوسط التي تنوي الجزائر الانضمام إليها، لذلك فإن بدأ العمل بالعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" قد يحمل آثارا على زيادة حجم الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي، نظرا للاستقرار في العملة الموحدة "اليورو"، المستهدف تحقيقه من خلال السياسة النقدية والمالية الأوروبية الموحدة. كما يمكن أن يتزايد حجم الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي لسببين أساسيين :

-يتمثل السبب الأول في أن توحيد العملة الأوروبية سيؤدي إلى خلق نوع من المنافسة داخل منطقة اليورو، نظرا لتكافؤ الأسعار في المنطقة والناتج عن توحيد العملة، وبالتالي فهي أسعار منافسة، ونظرا لكون اتفاقية ماستريخت أكدت على احترام عدة معايير من طرف دول الاتحاد، ومن أهم تلك المعايير العمل على استقرار المستوى العام للأسعار، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، إذا افترضنا ثبات حجمها (كميتها).

- أما السبب الثاني فيتمثل في أن اختفاء العملات الوطنية لدول منطقة اليورو عام 2002 وظهور العملة الموحدة اليورو، أدي إلى شفافية الأسعار داخل الاتحاد النقدي، ما مكن الموردون الأوروبيين من مقارنة الأسعار في منطقة اليورو بسهولة، وبالتالي إمكانية اختيار العملاء في أي نقطة، وهو ما ساهم تشجيع الواردات الجزائرية في منطقة اليورو.

3 - بالنسبة لإدارة الديون الخارجية تتكون سلة العملات المكونة للدين الخارجي الجزائري من أربعة عملات تمثل 70 % من السلة وتتمثل في العملات التالية: الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني والين الياباني وتمثل في مجموعها 42.5 % من مديونية الجزائر الخارجية بقيمة بالدولار الأمريكي. غير أن إحلال اليورو محل عملات الدول المشكلة للدين الخارجي، كان له الأثر على هيكل المديونية الخارجية للجزائر. ويسيطر الدولار الأمريكي على حوالي 40 % من إجمالي العملات المكونة للمديونية الخارجية للجزائر، في حين شكلت العملات الأوروبية حوالي 30 % في فترة التسعينيات.

كما كان لبدأ التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" انعكاسات معتبرة على هيكل الديون الخارجية للجزائر، في إطار علاقات التعاون والشراكة نتيجة لتزايد حركة رؤوس الأموال وزوال مخاطر الصرف داخل منطقة اليورو، وتوحيد معدلات الفائدة، الأمر الذي أتاح للجزائر إمكانية التمتع بدرجة كبيرة من السيولة بتكلفة أقل وتنوع كبير وشروط ملائمة.

إن دراسة وتحليل تقلبات سعر الصرف بين الدولار واليورو تقود إلى التساؤل حول القيمة الحقيقية لخدمة الديون، إذ أن انخفاض معدل صرف الدولار مقابل اليورو سيرفع من قيمة المديونية الخارجية الجزائرية، نتيجة سيطرة الدولار على حجم العملات المشكلة للمديونية، وهو ما يتطلب عدد أكبر من الدولارات لتسديد الديون. وفي حالة العكس أي عند ارتفاع معدل صرف اليورو مقابل الدولار، ستنخفض قيمة المديونية المسجلة باليورو، لذلك، فإن سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو له انعكاسات بالغة على استقرار قيمة المديونية الخارجية للجزائر، سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة محاولة للوقوف على انعكاسات وأثار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" على الاقتصاد الجزائري الذي تربطه علاقات اقتصادية عميقة مع دول الاتحاد الأوروبي المشكلة لمنطقة اليورو قوامه التعاون والشراكة الاستراتيجية في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية للأهمية الجيوسياسية التي تحتلها الجزائر وثقلها الاقتصادي والسياسي في منطقة شمال إفريقيا والمنطقة العربية.

من المؤكد أن علاقات الارتباط القوية والمباشرة بين الاقتصاد الجزائري واقتصاد منطقة اليورو تأثرت نتيجة للوزن العالمي الجديد الذي اكتسبته منطقة اليورو، والذي خلف انعكاسات وأثار معتبرة على مستقبل

المبادلات التجارية والعلاقات المالية الخارجية للجزائر، وعليه فإن بدأ تداول العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، أدى إلى زيادة النمو في منطقة اليورو، وهو ما سيساهم في زيادة حجم صادرات الجزائر من المنتجات خارج المحروقات، الأمر الذي يطرح بحدة ضرورة تأهيل المؤسسات الجزائرية لاكتساب الميزة التنافسية العالية التي تسمح لها دخول السوق الأوروبية. وعليه فإن زيادة حجم التبادل التجاري وترقية مختلف التعاملات المالية بين الجزائر ودول منطقة اليورو مستقبلا سيؤدي إلى ارتفاع الاحتياطي الجزائري من اليورو على حساب الدولار الأمريكي.

المراجع

- حنيش الحاج : اليورو وانعكاساته على بنية التجارة الخارجية، أسعار الصرف والمديونية الخارجية للجزائر ؛ رسالة ماجستير غير منشورة ؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر ؛ 2000-2001.
- مصطفى أحمد فريد إحسان وسهير محمد، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، الإسكندرية، 2000.
- صندوق النقد الدولي : مجلة التمويل والتنمية – مارس 1999.
- الشاذلي العياري : إعلان برشلونة – تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية ؛ مجلة بحوث اقتصادية عربية ؛ الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد رقم 5 / 1996 ؛ القاهرة.
- تقرير المفوضية الأوروبية، مارس 1998.
- انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" على الاقتصاديات العالمية والعربية، الندوة السنوية للغرف التجارية العربية والأجنبية المشتركة، 1999/2.
- العربي الجعيدي: أثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربي، صندوق النقد الدولي، أبو ضبي، 5-6/1999
- BOUZIDI N.M.: 5 Essai sur l'économie algérienne, ENAG édition, Algérie, 1999.
- F M I: Revue F & D – 12 / 1998 ; N° spécial "Union économique et monétaire européenne".
- F M I: Revue F & D – 09 / 1999 ; N° spécial "Réformer l'architecture financière".
- F M I: Revue F & D – 09 / 2000.
- F M I: Revue F & D – 06 / 2004 ; N° spécial "Le casse tête européenne financière".
- F M I: Revue F & D – 12 / 2004 ; N° spécial "Une monnaie unique pour l'Afrique".